



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

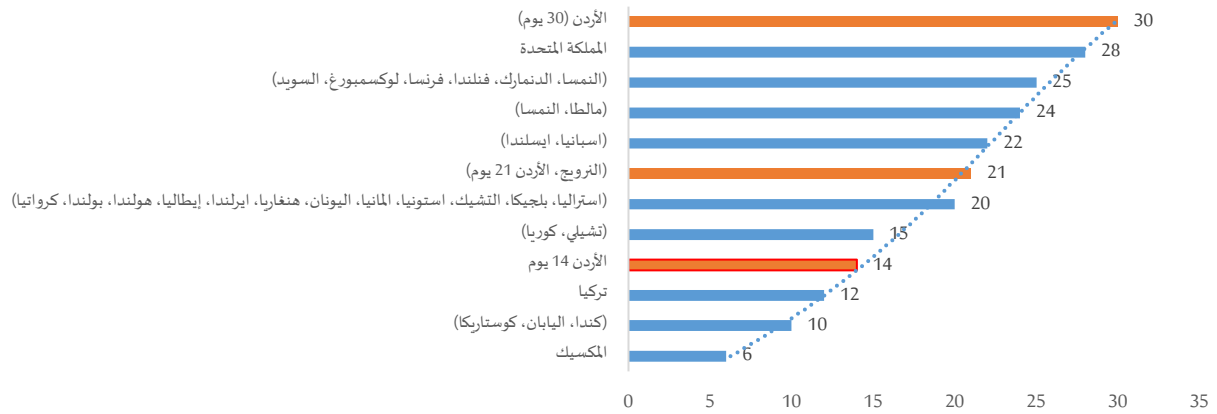
ورقة موقف حول الإجازات مدفوعة الأجر في قانون العمل



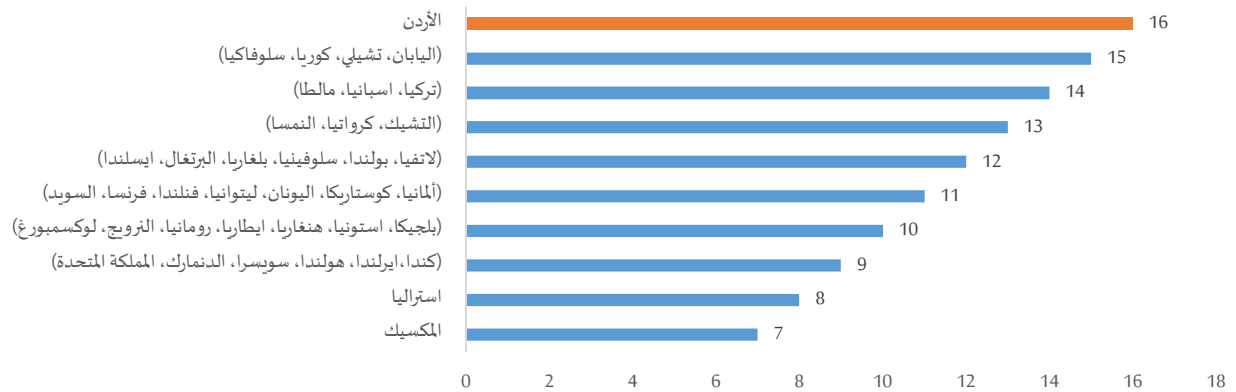
1. الخلفية

- تمنح المادة 61/الفقرة أ، من قانون العمل رقم 8 لسنة 1996، الحق لكل عامل بإجازة سنوية بأجر كامل لمدة 14 يوم عمل لكل سنة خدمة، و21 يوم عمل إذا أمضى في الخدمة لدى صاحب العمل نفسه خمسة سنوات متصلة.
- عند استقصاء وتتبع أنظمة العمل في الدول المتقدمة (الشكل 1، 2، 3)، من حيث الإجازات السنوية المدفوعة الأجر للموظفين والعطل الرسمية في هذه الدول، تبين ما يلي:

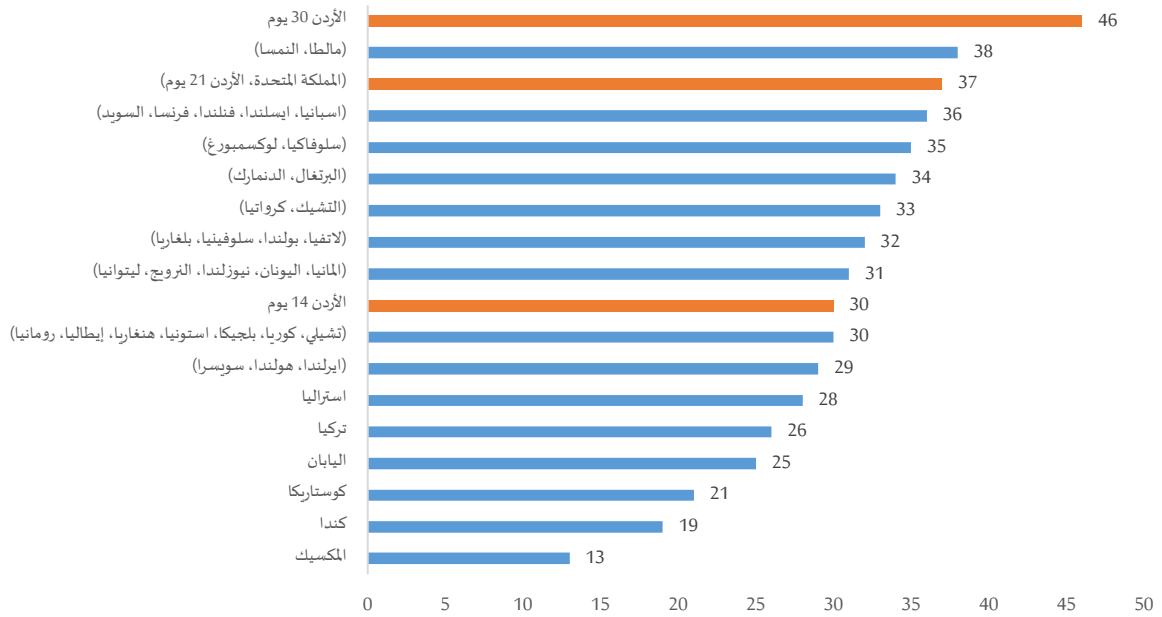
الشكل (1): الإجازات السنوية مدفوعة الثمن الممنوحة للموظفين في الأردن وحول العالم (أيام عمل)



الشكل (2): عدد أيام العطل الرسمية في الأردن والعالم



الشكل (3): عدد أيام الاجازات مدفوعة الثمن والعطل الرسمية في الأردن وحول العالم



- بعض العطل الرسمية في الأردن غير مشمولة في الـ 16 يوم المذكورة أعلاه، مثل: العطل المترتبة على الظروف الجوية أو بعض العطل الرسمية العامة والاستثنائية في ظروف مثل الانتخابات (النيابية، البلدية، اللامركزية) أو العطل التي تتخذ الحكومة قراراً فيها لأجل تسهيل إجراءات مهمات معينة (مثل: مسح السكان والمسكن).
- في كل عام يتم تخفيض عدد ساعات الدوام الرسمي ساعتين على الأقل في شهر رمضان، أي ما يعادل 6 أيام عمل (باحتراب يوم العمل 8 ساعات).
- إنتاجية العامل الأردني وبحسب الشكل (4) في الملحق تعتبر متدنية مقارنة مع الدول المتقدمة والتي تمنح موظفيها اجازات سنوية شخصية مدفوعة الأجر أقل. ففي العام 2017 كانت إنتاجية العامل الأردني ما يُقدر بـ 48,804 دولار، بالمقابل فإن إنتاجية الموظف في دول مثل: تركيا 75,874 دولار، واليابان 79,497 دولار، وكندا 91,690 دولار. (التفاصيل والأرقام في الملحق).
- بعد ادراج القانون المؤقت رقم (26) لسنة 2010 على جدول أعمال مجلس النواب؛ وهو القانون المعدل لقانون العمل رقم 8 لسنة 1996، قامت لجنة العمل النيابية بإدخال تعديل على المادة 61/الفقرة أ في قانون العمل رقم 8 لسنة 1996، والمادة 21/الفقرة أ في القانون المؤقت رقم (26) لسنة 2010، بحيث يزيد التعديل عدد أيام الاجازات السنوية مدفوعة الأجر للموظفين إلى 21 يوماً بدلاً من 14 يوم لمن تقل خدمتهم عن خمس سنوات، كما يزيد التعديل عدد أيام الاجازات السنوية مدفوعة الأجر لتصبح 30 يوماً بدلاً من 21 لمن تزيد خدمتهم عن خمس سنوات.

ملاحظات منتدى الاستراتيجيات الأردني

1. إن عدد أيام الاجازات الممنوحة للعامل الأردني (شخصية مدفوعة الأجر و عطل رسمية) وبحسب قانون العمل الأصلي وقيل اقتراح لجنة العمل النيابية يعتبر ضمن المعدل الممنوح عالمياً (في حالة 14 يوم إجازة شخصية)، ومن الأعلى في العالم (في حالة 21 يوم إجازة شخصية)، والأعلى في العالم ويفارق كبير عن الدول المتقدمة في حال تم اعتماد مقترح لجنة العمل النيابية (30 يوم إجازة).
2. إذا تم إضافة يومين إلى ثلاثة أيام كإجازات استثنائية (مثل: الظروف الجوية، والانتخابات بأنواعها)، فسيصبح الأردن من أعلى دول العالم منحاً للإجازات وذلك لجميع سيناريوهات الاجازات الشخصية المذكورة (14 يوم، 21 يوم، 30 يوم).



3. لو تم إضافة 6 أيام بدل الساعات الممنوحة في شهر رمضان، فإن الأردن سيكون الأعلى في العالم حيث منح أيام إجازات للعاملين، وذلك لجميع السيناريوهات (14 يوم، 21 يوم، 30 يوم).
4. حوالي 60% (498,000) من العاملين في القطاع الخاص في الأردن يعملون في شركات متوسطة وصغيرة، وغياب الموظف عن عمله يشكل تحدي لصاحب العمل وتخفيض للإنتاجية.
5. ان الاجازات المدفوعة الأجر تعتبر تكاليف إضافية يتحملها أصحاب العمل، وارتفاع تكاليف العاملين. في الغالب يؤدي إلى اللجوء إلى العمل غير الرسمي.

موقف منتدى الاستراتيجيات الأردني

ينبثق موقف المنتدى حول التعديلات المطروحة في قانون العمل لمسألة الاجازات الشخصية مدفوعة الأجر. من ثلاثة مبادئ رئيسية موجبة يؤمن بها المنتدى لإنجاح الأردن في تبني القوانين والتشريعات الناضجة للاقتصاد الأردني.

1. مبدأ التشاور مع القطاع الخاص وقبل تبني مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات، كي يخرج القطاعين العام والخاص بتوافق عريض حول تلك التشريعات
2. مبدأ دراسة أثر القوانين والتشريعات والذي يدرس بعناية الأثر المتأتي على أصحاب العلاقة والمعنيين، حتى لا يكون الأثر في مجمله سلبي وحتى لا نغفل أي من أصحاب العلاقة.
3. مبدأ استقرار التشريعات وثباتها

كما يؤمن المنتدى بأنه ولتحفيز نمو الاقتصاد الأردني علينا مراعاة ما يلي:

1. تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة والميكروية، وذلك من خلال تخفيف الأعباء عليها، لا زيادتها.
2. تحفيز أصحاب العمل على تحويل أعمالهم من القطاع الغير رسمي للقطاع الرسمي.
3. تخفيض تكلفة العاملين في القطاعين العام والخاص، لما ذلك من أثر في تحفيز عملية التشغيل وخفض معدلات البطالة.
4. أهمية زيادة إنتاجية العاملين من أجل زيادة جدواها للاقتصاد الأردني.

وانطلاقاً من المبادئ التي يؤمن بها منتدى الاستراتيجيات الأردني، وبالنظر الى الممارسات العالمية والأرقام الأردنية، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني؛ **أولاً**، بدراسة الموضوع من جميع جوانبه وتأثيره المباشر على إنتاجية العاملين وانتاجية الأردن. **ثانياً**، يوصي المنتدى بالعمل على تحفيز التحول من الاقتصاد الغير رسمي الى الاقتصاد الرسمي. **ثالثاً**، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بتجنب كل ما من شأنه زيادة الكلف التشغيلية على أصحاب العمل؛ لما لذلك من تأثير مباشر على نسبة البطالة في الأردن. **رابعاً**، يوصي المنتدى بالتشاور مع القطاع الخاص والمتأثر بسياسات وقوانين العمل للوصول إلى توافق يقود لتنمية وازدهار الاقتصاد الأردني.

وبناءً على ما تقدم،

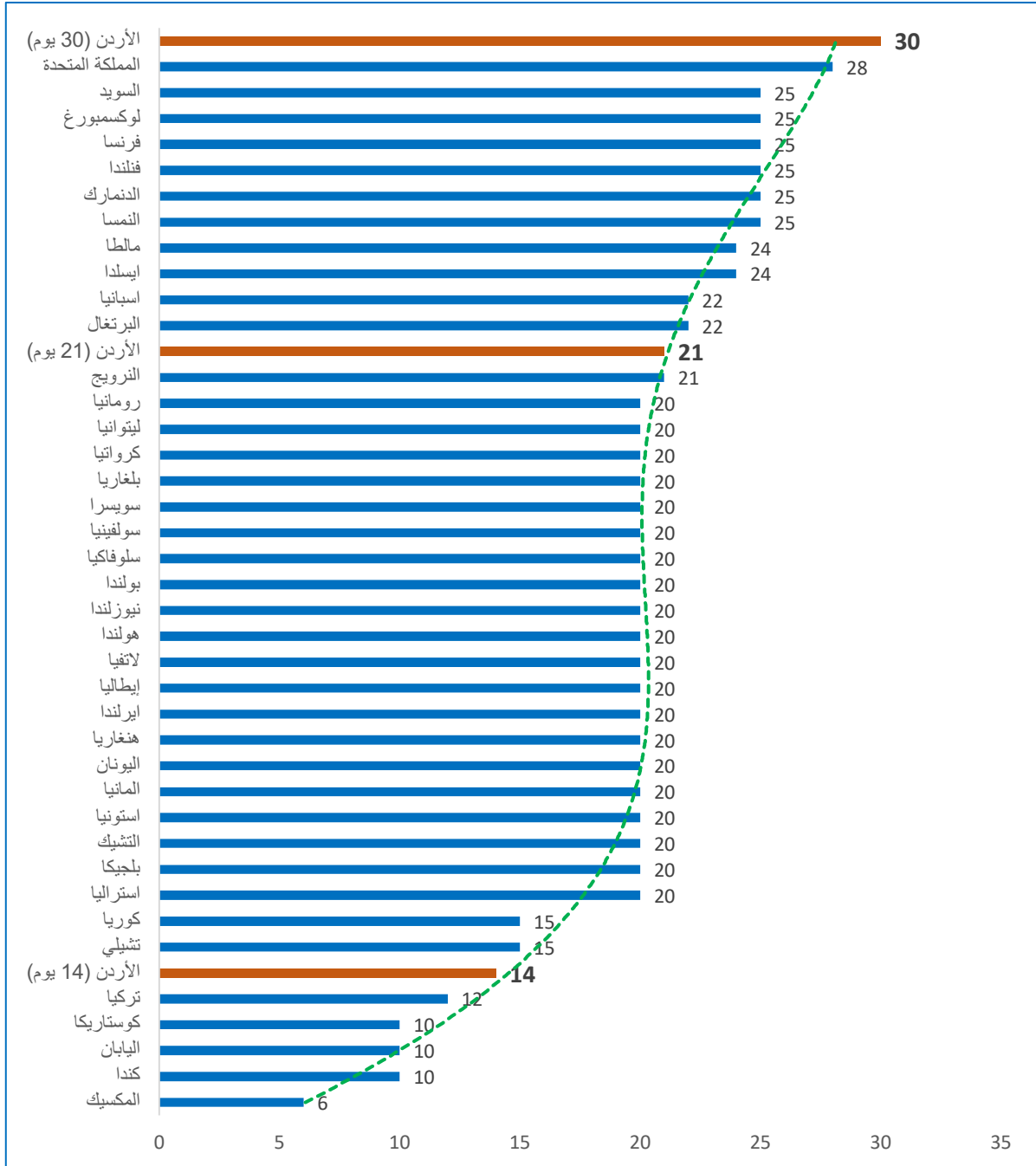
يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بالإبقاء على المادة 21 حسب القانون

المؤقت رقم (26) للعام 2010

ملحق

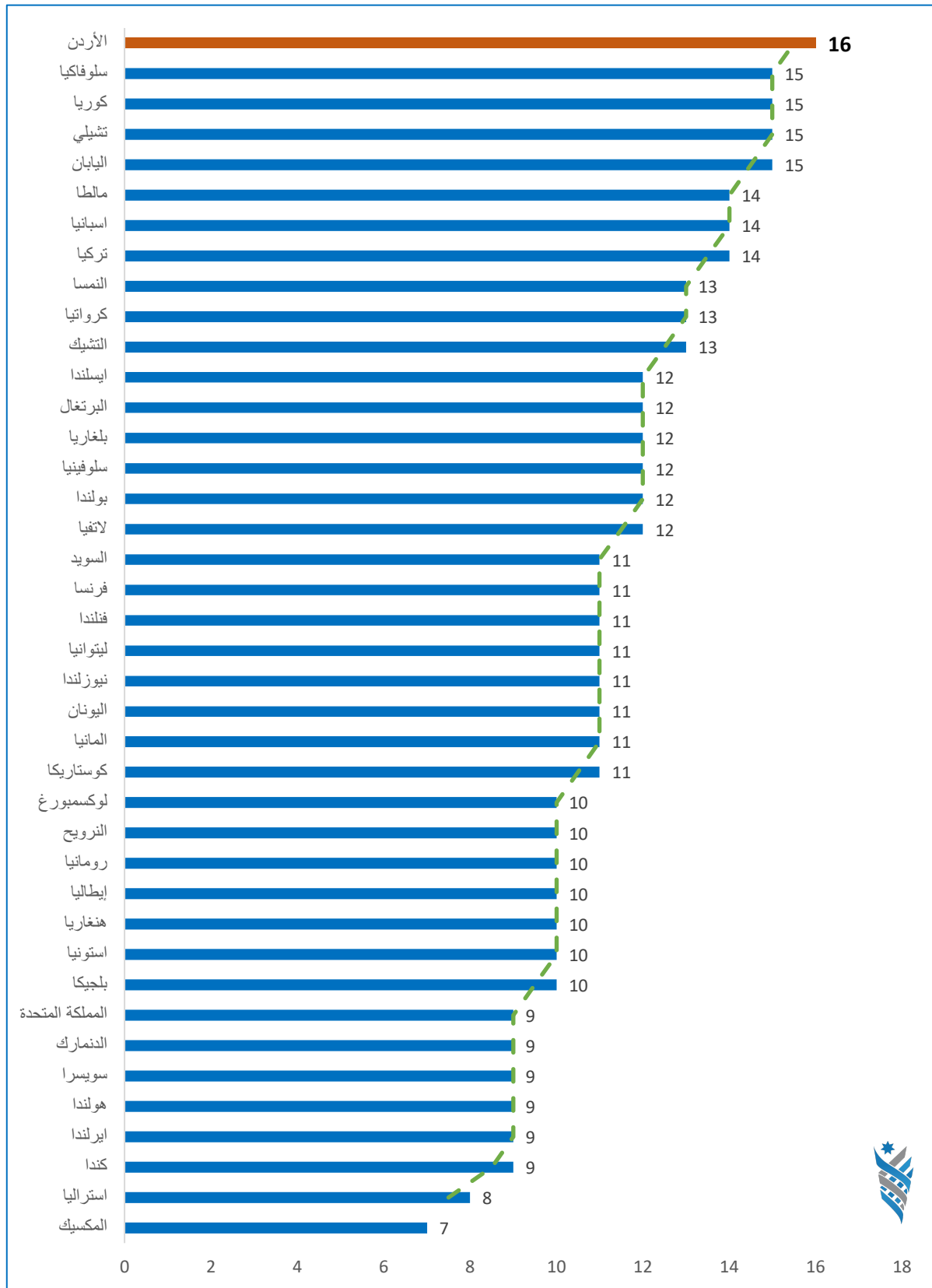
أرقام حول الاجازات المدفوعة والعطل الرسمية حول العالم

الشكل (1): الإجازات السنوية مدفوعة الثمن الممنوحة للموظفين في الأردن وحول العالم (أيام عمل)



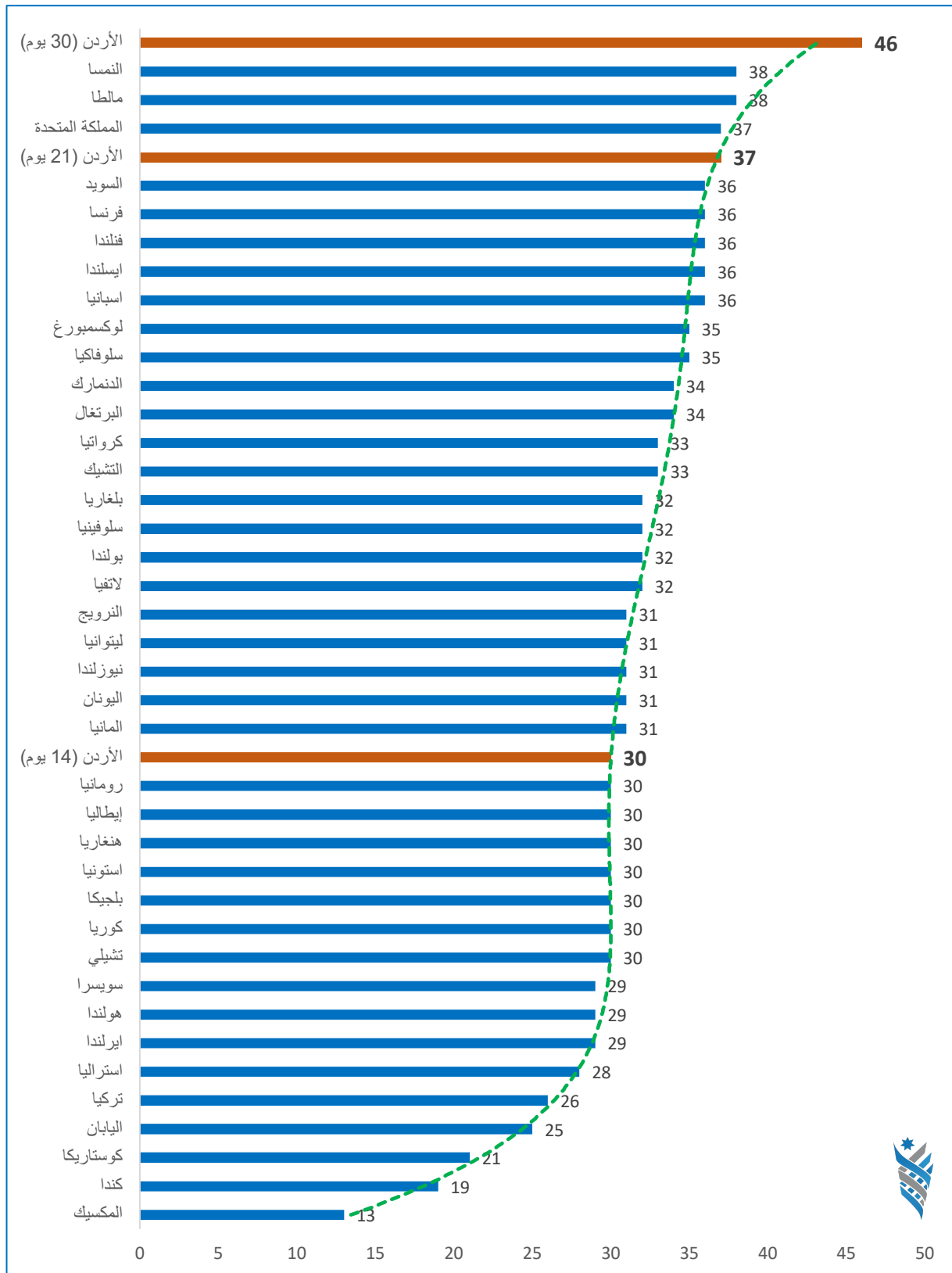
*المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

الشكل (2): عدد أيام العطل الرسمية في الأردن والعالم



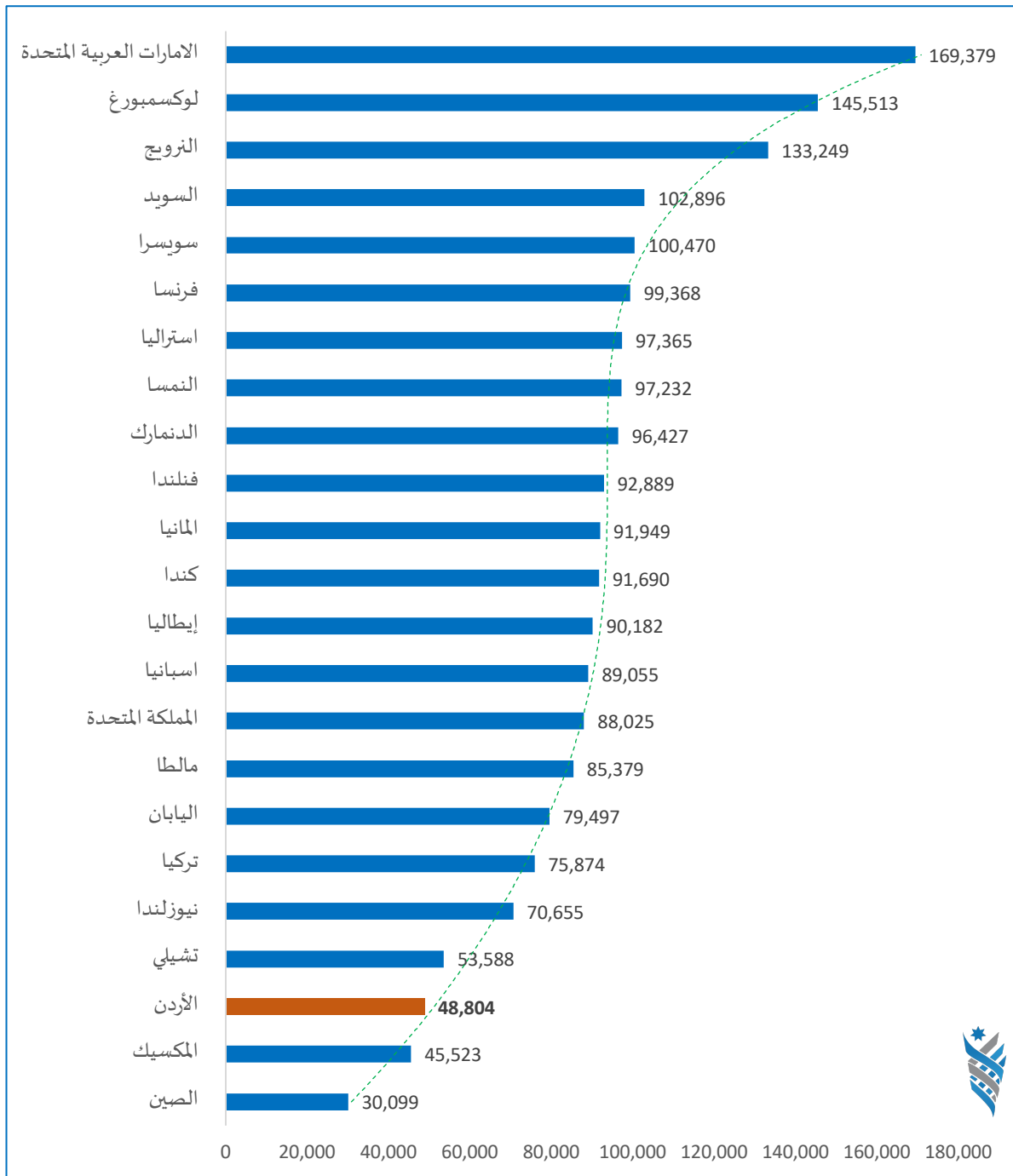
*المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

الشكل (3) عدد أيام الاجازات مدفوعة الثمن والعطل الرسمية في الأردن وحول العالم



*المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

الشكل (4): إنتاجية الموظف في الأردن والعالم (دولار أمريكي)



*المصدر: The Conference Board organization



المراجع

- <https://www.conference-board.org/data/economydatabase/index.cfm?id=27762>
- <http://www.oecd.org/els/family/database.htm>



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: +٩٦٢ ٦٥١١ ٦٤٧٦ فاكس: +٩٦٢ ٦٥١١ ٦٣٧٦

www.jsf.org info@jsf.org

 /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan